بيان

السفير / محمد إدريس

المندوب الدائم

لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

نيويورك، ٢٠ فبراير ٢٠١٨

شكراً السيد الرئيس

بداية أود أن أضم صوتي إلى الوفود السابقة في التوجه لكم بالتهنئة على انتخابكم المستحق لرئاسة اللجنة في دورتها الحالية، والتأكيد على كامل تعاون ودعم وفد بلادي لكم وأعضاء المكتب اثناء إدارتكم لعمل اللجنة.
كما أعلن انضمام مصر إلي بيان حركة عدم الانحياز والذي القاه وفد إيران وبيان المجموعة الافريقية الذي القاه وفد الجزائر، وأود إضافة العناصر التالية بصفتي الوطنية.

السيد الرئيس

تقدر مصر أهمية التعامل بجدية كاملة مع ولاية اللجنة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٩٩ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٥، فالدور المنوط باللجنة للتشاور حول الميثاق وتعزيز دور المنظمة، اذ ما فُعل على النحو المطلوب، يجعل منها أحد المحركات الاساسية لجهود الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، بوصفها مرجع ومحفل دائم يعمل على ضمان اتساق تلك الجهود مع نصوص الميثاق.
إن ميثاق الامم المتحدة هو حجر زاوية المنظومة الأممية، والالتزام بنصوصه والعمل على تفعيلها ليس ترفاً. وعليه فأن اية محاولة لتهميش دور اللجنة والتقليل من مخرجاتها إنما يعد بمثابة اهدار واستخفاف بالميثاق وبالقيم التي قامت عليها الأمم المتحدة كمحفل لتعزيز الحوار والديموقراطية على المستوى متعدد الأطراف، وإضاعةً لفرصة حقيقية لاستشراف آفاق التطوير والإصلاح، وبناء عليه فأن مصر تؤكد على أهمية الإبقاء على الدور المحوري للجنة الميثاق والاستمرار في عقد دورتها بشكل سنوي، مع الـاكيد في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على الدور المحوري للجمعية العامة بوصفها الكيان الجامع والممثلة به كافة الدول.

السيد الرئيس

تتناول اللجنة عدداً من البنود والموضوعات الهامة والتي تستلزم الاهتمام الواجب، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى نقطتين:

<u>أولاً</u>: سوف تعقد اللجنة هذا العام النقاش الموضوعي الاول حول تبادل المعلومات وممارسات الدول في استخدام آليات التفاوض والتحقيق لحل النزاعات بطرق سلمية، وهو مقترح قُدمَ من جانب حركة عدم الانحياز واعتمدته اللجنة العام الماضي كبند على جدول أعمالها للدورة الحالية. وفي هذا الصدد أؤكد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تشجيع

الحلول السلمية للنزاعات والتي تُعد الوسيلة الأكثر أمناً والاقل كُلفة إنسانياً ومادياً للتعامل مع تهديدات السلم والامن الدوليين. وفي هذا السياق تدعو مصر الدول الأعضاء لأهمية استنفاذ كافة الجهود للتوصل إلى حلولٍ سلمية للنزاعات، وتحث السكرتير العام على ممارسة ولايته وفقاً للمادة ٩٩ من الميثاق بتنبيه مجلس الامن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد السلم والامن الدوليين، وعلى المجلس بدوره بذل كافة الجهود لدعم وتفعيل استخدام الآليات السلمية مثل المفاوضات والتحقيق للتعامل مع تلك المسائل، قبل الجنوح إلي آية إجراءات قسرية.

وسيحرص وفد بلادي على الإنصات والاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في هذا المجال، فمشاطرتها للممارسات الفضلي ستسهم بلا شك في إثراء التراث القانوني الدولي في هذا الشأن.

ثانياً: سوف تستمع اللجنة الي إحاطةٍ من السكرتارية حول العقوبات والتدابير المفروضة من قبل الامم المتحدة ومساعدة الدول من الأطراف الثالثة المتأثرة نتيجة لتطبيق العقوبات الأممية. وأود في هذا السياق التأكيد على أهمية استغلال اللجنة لتلك الإحاطة لمناقشة سبل الإسهام في تحسين منظومة العقوبات الاممية بصورة شاملة، وذلك من حيث زيادة الفاعلية في تحقيق الهدف من فرضها، والتخفيف من أية اثار غير مرغوب بها سواء على الدول الخاضعة للعقوبات او الأطراف الاخرى، فالعقوبات ليست ولا يجب ان تكون وسيلة للمكايدة السياسية أو التدخل في سيادة الدول، بل هي إجراءات استثنائية مؤقتة لإعادة وتعزيز السلم والامن الدوليين.

أن مجلس الامن هو الجهة المنوط بها فرض العقوبات ووضع التصميم المتناسب مع طبيعة كل حالة على حدا وفقاً لولايته المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الا انه من الأهمية ان يكون لدى المجلس الآليات التي تدعم قدرته على اتخاذ القرار المناسب، وذلك عبر تعزيز قنوات التواصل مع شركائه من الدول والأطراف ذات المصلحة والانصات لهم بصورة دورية للتعرف على رؤيتهم، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة من واقع خبراتهم العملية على ارض الواقع، والاستفادة من هذا التفاعل عبر اجراء مراجعات دورية لنظم العقوبات من الناحية الموضوعية لتطوير وتحسين تصميمها مستقبلاً للتخفيف من أية أضرار جانبية محتملة، والبناء على النواحي الإيجابية في تجارب تطبيقها.

ختاماً أعاود التأكيد على أهمية مشاركة كافة الوفود بجدية في نقاشات وأعمال اللجنة، واستعداد وفد بلادي للتفاعل بصورة نشطة مع كافة المقترحات المطروحة وكذا مراجعة أساليب وبرنامج عمل اللجنة لما من شأنه تعزيز دورها على النحو الأمثل.

شكراً السيد الرئيس